أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة

دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في مملكة البحرين– قطاع الجملة

The Impact of Applying the Accounting Islamic Standards on the Cost Efficiency

An applied study in kingdom of Bahrain Islamic banks -Wholesale

أ.م.د نادية عبد الجبار الشريدة جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين

أ.م.د عمار عصام السامرائي جامعة العلوم التطبيقية / مملكة البحرين

المستخلص:

يسلط البحث الضوء على الإطار العام للإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية، كما ويستعرض مفاهيم وانواع كفاءة التكلفة، وقد شملت عينة البحث أربعة عشر مصرفاً إسلامياً، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير والقوائم المالية السنوية الصادرة عن المصارف عينة البحث.

واعتمد البحث من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد Simple & Multiple Linear Regression، وذلك لاختبار فرضيات البحث عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS).

وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات منها ان التزام المصارف الإسلامية/قطاع الجملة في مملكة البحرين بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام يسهم في ان تكون القوائم والتقارير المالية الصادرة عنها ملائمة ومتوافقة مع متطلبات النظام المحاسبي السليم، كما انه يسهم بشكل كبير في تقليل الكلف وزيادة الاستثمارات نتيجة زيادة ثقة المستثمرين، و ان المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين– قطاع الجملة ملتزمة بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية، ويوجد هناك أثر لذلك الالتزام على كفاءة التكلفة لدى تلك المصارف.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الإسلامية، كفاءة التكلفة

Abstract:

This research highlights the light on the general framework of accounting discloser in the Islamic banks, and show the types and the concepts of Cost Efficiency, In this present study, the sample included Fourteen Islamic banks, where the data was collected from the annual financial reports. Accordingly, the study in order to achieve the aims and access to the results based on the analytical method and the descriptive analysis, and conducted a Simple & Multiple Linear Regression analysis, in order to test hypotheses of the research by using of statistical analysis software (SPSS).

The research has arrived to many results such as: the commitment of Islamic banks working in the Kingdome of Bahrain (Wholesale) to the requirements of the general standard of presentation and disclosure for Islamic financial institutions contributes to provide financial statement that relevant with a perfect accounting system, and to contribute to reduce the costs and increase the investments because the high confidence of investors. Also the Islamic banks working in the Kingdom of Bahrain (Wholesale) are committed to the requirements of the general standard of presentation and disclosure for the Islamic financial institutions, and there is an impact of that commitment on the cost Efficiency in these banks.

Keywords: Islamic Accounting Standards, cost Efficiency.

١– المقدمة:

تسعى المصارف الإسلامية اليوم في ظل بيئة شديدة التنافسية إلى الحصول على ميزة تنافسية تتفوق بها على غيرها من المصارف في قطاع الصيرفة، وذلك من خلال إضافة قيمة للعميل وتحقيق التميز عن طريق الخدمات والمنتجات المقدمة له، والمعايير والأساليب التي تطبقها وتتبعها، مستندة إلى مجموعة متنوعة من مصادر الميزة التنافسية لتحقيق وتدعيم مكانتها التنافسية، وهذا وضعها أمام تحديات في ان دور المصارف الإسلامية يقاس بقدرتها على اصدار قوائم وتقارير مالية معدة وفقاً للمعايير المحاسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية ذات العلاقة التي تصدرها الجهات المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي، وكذلك مدى قدرة تلك القوائم والتقارير المالية على تلبية احتياجات مستخدميها بما تقدمه لهم من معلومات موثوق بها و موضوعية وتعكس بشفافية عالية مركز المصرف الإسلامي ونتائج أعماله، إذ ان تلك القوائم والتقارير المالية هي الواجهة الرئيسة للمصرف الإسلامي ، فكان لابد ان يكون هناك اهتماما وعناية فائقة بعملية إصدار القوائم والتقارير المالية وان تكون معدة وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية الصادرة، وبذلك يستطيع المصرف الإسلامي ان يحقق مركزا متقدما في عالم المنافسة، ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام بتخفيض كفاءة التكلفة، و التي تسعى المصارف الإسلامية جاهدة للوصول اليها وتحقيقها مع الحفاظ على جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها تلك المصارف في ظل بيئة ديناميكية.

وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين (قطاع الجملة)، إذ ان الالتزام بمتطلبات المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط والأخلاقيات له أهمية كبيرة في حصول المصرف الإسلامي على ميزة تنافسية، إذ تعد القوائم والتقارير المالية بمثابة جسر للتواصل بين المصرف الإسلامي والبيئة المحيطة، ومرآة تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمصرف الإسلامي.

٢– الإطار العام للبحث

٢–١: مشكلة البحث:

من خلال الاطلاع على القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع الجملة، و تحليل تلك القوائم، لوحظ ان هناك عدم توحيد في عملية تطبيق فقرات معايير المحاسبة الإسلامية بشكل شامل عند اعداد القوائم المالية ومنها فقرات معيار العرض والإفصاح العام، على الرغم من ان جميع المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين تعمل تحت مظلة وتعليمات مصرف البحرين المركزي، الا ان تلك المصارف الإسلامية تفاوتت في نسبة التزامها بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام، لذا فان مشكلة البحث تكمن في عدم إدراك المصارف الإسلامية/ قطاع الجملة في مملكة البحرين أهمية وفوائد تطبيق فقرات معيار العرض والافصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وأثر ذلك التطبيق في تحقيق كفاءة التكلفة لتلك المصارف الإسلامية.

٢–٢: أهداف البحث:

يمكن تحديد أهداف البحث بما يلي:

١. تسليط الضوء على الإطار العام للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
٢. استعراض مفاهيم وانواع كفاءة التكلفة.
٣. قياس أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية/ قطاع الجملة.

٢–٣: فرضيات البحث:

أ) الفرضية الأولى: "لا تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية".

ب) الفرضية الثانية:"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الإسلامية في مملكة البحرين/قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة ".

ت) الفرضية الثالثة:"لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر التزام المصارف الإسلامية في مملكة البحرين/قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة بوجود متغير حجم المصرف ".

٢–٤: أهمية البحث:

نظراً لأهمية وجود معايير موحدة لدعم وتعزيز أي صناعة في عالم الأعمال، فان وجود معايير محاسبية اسلامية موحدة يتم الالتزام بتطبيقها في صناعة حيوية مثل الصناعة المصرفية الإسلامية ستعزز وتدعم تلك الصناعة، لذا فأن تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية التي تعد من الركائز الأساسية سوف تساعد المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين في الحفاظ على مكانتها المتقدمة في عالم الصيرفة الإسلامية، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث لإظهار أهمية التزام المصارف الإسلامية – قطاع الجملة بمعايير المحاسبة الإسلامية ومنها معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية في مملكة البحرين والذي ينعكس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدوره على تحقيق كفاءة التكلفة والحصول على الميزة التنافسية للمصارف الإسلامية/قطاع الجملة الملتزمة بتطبيق فقراته.

٢-٥: التعريفات الإجرائية:

أ) معايير المحاسبة الإسلامية: هي مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها المصرف الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل المصرف الإسلامي. (يعقوب، ابتهاج اسماعيل،٢٠١١)

ب) كفاءة التكلفة: وسيتم قياسها عن طريق نسبة كفاءة التكلفة من خلال المعادلة التالية:

– نسبة كفاءة التكلفة = المصروفات / الإيرادات(Leibenstein, Harvey,1966)

حيث كلما انخفضت نسبة كفاءة التكلفة (اي تحقيق كفاءة اعلى) عند المصارف الإسلامية مما يعزز قدرتها بتقديم منتجاتها بأسعار تنافسية.

ت) الإفصاح: هو تصوير المعلومات المالية بدقة ومصداقية بحيث لا يتم إخفاء أي منها وكذلك عدم اظهار هذه المعلومات بصورة لا تعبر عنها أو توحي بدلالات ومعانٍ متعددة المعلومات (أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦)

٢-٦: حدود البحث:

أ) حدود مكانية: يطبق البحث على المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة.

ب) حدود زمانية: يطبق البحث على القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في مجتمع الدراسة / قطاع الجملة، وذلك للسنوات من (٢٠١٦-٢٠١٠)، وتم اختيار هذه السلسلة الزمنية لصدور قانون الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، اضافةً الى توفر البيانات المطلوبة للمصارف الإسلامية/قطاع الجملة لتلك الفترة.

ت) حدود علمية: يتناول البحث أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة.

٢-٧: تقسيم البحث: سيتم تقسيم البحث على النحو الاتي:

الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: دراسات سابقة

الفصل الثاني: معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية وكفاءة التكلفة

المبحث الأول: المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية

المبحث الثاني: كفاءة التكلفة للمصارف

المبحث الثالث: أثر تطبيق معيار العرض والافصاح العام على كفاءة التكلفة

الفصل الثالث: الإطار العملي

المبحث الأول: متغيرات البحث والأساليب الإحصائية

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول: منهجية البحث

١- منهج البحث:

اولاً: اعتمد البحث من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق للمفاهيم المتعلقة بمعايير المحاسبة المالية الإسلامية والإفصاح في المصارف الإسلامية، وفي دراسة وتحليل البيانات بالاعتماد على النسب المالية كأداة من أدوات التحليل ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل المؤشرات والنسب التي تؤثر في كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الاعتماد على المنهج التحليلي: حيث يتم الربط بين الجزء النظري والواقع العملي حيث تم إجراء دراسة تطبيقية عن طريق:

أ–عمل قوائم استقصاء للقوائم المالية لتحديد مدى التزام المصارف الإسلامية عينة البحث (قطاع الجملة) بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

ب–قياس أثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين / قطاع الجملة بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على كفاءة التكلفة.

٢–مصادر البيانات:

اولاً: المصادر الأولية: سيتم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق الرجوع إلى القوائم والتقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة وذلك للفترة (٢٠١٦–٢٠١٠).

ثانياً: المصادر الثانوية: الرسائل الجامعية، الأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات، والدراسات وأوراق العمل المنشورة في الدوريات العلمية والمهنية المحكمة، والمجلات المتخصصة بالمصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى الكتب، النشرات، الدوريات والإحصائيات التي لها علاقة بموضوع البحث.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

١–دراسات عربية:

- **دراسة براضية و بلعزوز، بن علي (٢٠١٥)،"أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية"**

هدفت الدراسة إلى تحديد إلى أي مدى تساهم متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية في دعم مبادئ الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية؟ واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى ان المؤسسات المالية الناجحة هي تلك المؤسسات التي تلتزم بمتطلبات وآليات الإفصاح ما يساعد على التخفيف من أساليب التلاعب المحاسبي، وهذا ما تنادي به الحوكمة، كما ويعد الإفصاح مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية ولذا تسعى هيئة المحاسبة والمراجعة إلى إصدار مجموعة من المعايير تهدف إلى الإفصاح عن المعلومة المالية التي تساعد على ترشيد اتخاذ القرارات وتدعيم الحوكمة. وأوصت الدراسة بانه لابد من دعم الجانب المحاسبي للحوكمة المتمثل في مدى الالتزام بمعايير الإفصاح الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة ويجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية الالتزام بمعايير الإفصاح مما يساعد على تطبيقها وبالتالي نجاح الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، كما أوصت بضرورة تطوير المعايير المحاسبية الإسلامية والاستفادة من معاييرالمحاسبة الدولية مع مراعاة خصوصية العمل المصرفي الاسلامي، ولابد من تبني المؤسسات المالية الإسلامية معايير هيئة المحاسبة والمراجعة بصفة الإلزامية. وضرورة الالتزام بمتطلبات الإفصاح بغية تفعيل نظام الحوكمة (براضية، حكيم وبلعزوز، بن على (٢٠١٥))

- **دراسة الزعبي العريان والقاضي (٢٠١٣)، "نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية. دراسة ميدانية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية، وتقديم المقترحات اللازمة لذلك. وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة، وتم توزيع استبيان على عينة الدراسة (٨٠ موظفا في المصارف الإسلامية الاردنية)، واسترد منه (٦٤) نسخة قابلة لإجراء الدراسة عليها. واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي لوصف عينة الدراسة باستخدام التكرار والتكرار النسبي، واستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل وصف إجابات عينة الدراسة. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (t) وعند مستوى معنوية (٠,٠٥).

وتوصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية الأردنية تهتم بتوفير المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية فيها، ولدى إداراتها الرغبة في تطبيق تلك المعايير، و يوجد إدراك لدى موظفيها بأهمية استخدام معايير المحاسبة المالية الإسلامية في عملهم وذلك وصولا إلى إخراج معلومات مفيدة تمكن مختلف متخذي القرارات من تعظيم منافعهم وترشيد قراراتهم المختلفة ،ان هيئة الأوراق المالية الأردنية لا تقوم بأي دور من أجل دفع البنوك الإسلامية الأردنية لإخراج بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامية، كما توصلت الى انه على الرغم من سعي البنك المركزي الأردني لإيجاد الحلول المناسبة لمشكلتي المقرض الأخير وتوظيف الاحتياطي الإجباري للبنوك الإسلامية الأردنية، إلا انه لم يفلح في إيجاد الحلول المناسبة لذلك، وهذا ما يعتبر أحد العوائق أمام البنوك الإسلامية من أجل تطبيق المعايير المحاسبية والشرعية لديها.

وقد أوصت الدراسة بانه ينبغي على البنك المركزي الأردني القيام بدفع البنوك الإسلامية الأردنية من أجل التحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وذلك من خلال تقديم الحوافز المناسبة لها، كان يخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإجباري للبنوك الإسلامية التي تطبق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، أو تقديم القروض الحسنة لها عند الحاجة كما أوصت بإصدار قانون خاص للبنوك الإسلامية الأردنية وذلك بالاعتماد على معايير المحاسبة الإسلامية، ويقوم البنك المركزي بالإشراف على تطبيقه، ودعت إلى تعديل قانون جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بإضافة مادة تسمح باعتماد معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية من أجل القيام بالتدقيق على البيانات المالية للبنوك الإسلامية الأردنية (الزعبي، علي والعريان، ليث، والقاضي، فارس (٢٠١٣))

- دراسة **الكور(٢٠١٠)،"أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"**

ان هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أثر بنود السيولة على كفاءة التكلفة، وبيان ما إذا كان لإدارة السيولة الأثر السلبي على كفاءة التكلفة ومن ثم على أداء المصارف الإسلامية الأردنية.

وتم استخدام المقياس المحاسبي المتمثل في معدل العائد على الأصول Return on Assets (ROA) حيث يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل. لقد أشارت النتائج إلى ان العلاقة بين متغير بند السيولة وما في حكمها وبين متغير عدم كفاءة التكلفة كانت موجبة وهامة إحصائياً وفي حدود ٥٤,٤%، وعند مستوى معنوية أقل من ١%. وان علاقة متغير السيولة وما في حكمها مع أداء البنوك الإسلامية المتمثل في معدل العائد على الأصول جاءت ضعيفة نسبياً وغير هامة إحصائياً وفي حدود ١٣,٨%. وقد أوصت الدراسة بما يلي: العمل على تخفيض عدم الكفاءة على مستوى التكاليف في المصارف الإسلامية الأردنية، فالريادة على مستوى التكلفة أصبحت ضرورة ملحة ومن أهم متطلبات المنافسة، الأمر الذي يستدعي العمل على رفع إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بشكل يخفض من تكاليف الأموال، وينعكس إيجابياً على مستويات الأداء فيها، ويعزز من الحصول على حصص سوقية تسهم في نموها واستمرارها ضمن صناعة المصارف، وضرورة اهتمام المشرعين والمهتمين بقضايا المصارف الإسلامية وذلك بالعمل على استحداث أدوات مالية قصيرة ومتوسطة الأجل تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتسهم في الموائمة بين السيولة والربحية وترفع من مستويات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. (الكور، عزالدين مصطفى (٢٠١٠))

٢–دراسات اجنبية

- ***Tai*، (2014)"،Efficiency and Performance of Conventional and Islamic Banks in GCC Countries"**

هدفت الدراسة إلى قياس كفاءة وأداء المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي عبارة عن ٥٨ مصرفا إسلاميا وتقليديا وذلك للفترة (٢٠١١–٢٠٠٣)، ولقياس الكفاءة تم استخدام طريقةDistribute Free Approach (DFA)، ولقياس الأداء تم استخدام مجموعة من النسب، وتوصلت الدراسة إلى ان القطاع المصرفي قطاع مهم وحيوي لأي اقتصاد، لذا فان التركيز على دراسة وتقييم الكفاءة والأداء للمصارف مهم جدا لعدد من الفئات في المجتمع منهم المودعين والمستثمرين والإدارة والجهات الحكومية، وتوصلت الدراسة كذلك إلى ان زيادة درجة كفاءة وأداء المصارف بنوعيها يؤدي إلى ارتفاع الأرباح والإيرادات عن طريق تخفيض اسعار الخدمات المالية وبذلك تتسارع وتزداد وتنمو الاستثمارات وتحصل المصارف على مكانة متميزة وتنمو حصتها السوقية، وأشارت النتائج التي تم التوصل إليها إلى ان حجم المصرف والوضع الاقتصادي والنمو المالي والكلف التشغيلية ونوع المصرف وقدرته على الإيفاء بالتزاماته جميعها متغيرات ذات دلالة ولها علاقة بمتوسط العائد على الموجودات، وان المصارف التقليدية في عينة الدراسة كانت ربحتها وسيولتها اكثر من المصارف الإسلامية خلال الفترة الأولى من الدراسة، اما في الفترة الثانية من الدراسة فان ربحية وسيولة المصارف الإسلامية كانت اكثر من المصارف التقليدية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بقياس كفاءة وأداء المصارف بشكل مستمر لما لها من أهمية كبيرة في دعم الاقتصاد((Lawrence Tai, (2014))

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **Hanefah and Sarea، (2013) " The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions"**

هدفت الدراسة إلى مناقشة وتحديد أهمية الحاجة إلى تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما هدفت إلى زيادة توضيح وفهم وقبول المعايير المحاسبية الإسلامية، وذلك عن طريق إتباع المنهج الاستقرائي وعرض جميع الادبيات والدراسات التي تطرقت إلى أهمية تطبيق معايير محاسبية موحدة للمؤسسات المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة ان المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المؤسسات التقليدية غير ذات جدوى ولأتناسب عمل المؤسسات المالية الإسلامية، كما توصلت إلى ان إعداد المصارف الإسلامية للتقارير والقوائم المالية وفقاً لمعايير متنوعة تقليدية وإسلامية يشكل خطراً وتهديداً لموثوقية النظام المحاسبي لتلك المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها تشجيع الباحثين في موضوع المعايير المحاسبية الإسلامية لبيان أهمية تطبيق تلك المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة، وضرورة إتباع المصارف الإسلامية للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة وذلك لتكون القوائم والتقارير المالية الصادرة عنها ملائمة ومتوافقة مع متطلبات النظام المحاسبي السليم، و أوصت الدراسة بان تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية يسهم بشكل كبير في تقليل الكلف وزيادة الاستثمارات وزيادة ثقة المستثمرين، وان هيئة المحاسبة والمراجعة تضع المعايير وتطورها بما يخدم و يلائم أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية. ((Hanefah, Hj Mustafa Mohd Sarea, Adel Mohammed (2013))

الفصل الثاني: معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية وكفاءة التكلفة

المبحث الأول: المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية

١- الإطار العام للمعايير المحاسبية الإسلامية

تعتبر المعايير هي أولى أدوات التطبيق العملي وتمثل حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق ويجب عند بنائها مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة، فلا يكفي ان تكون المعايير متسقة منطقيا، وانما يجب ان تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وما قد تفرضه من اعتبارات خاصة، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك.

و تعد المعايير نماذج أو انماطا أو مستويات للأداء المحاسبي في أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من انواع العمليات والأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية ، فالمعايير ليست لمجرد الاسترشاد وانما هي تعبر عن موقف فني رسمي فيما يتعلق بتطبيق مبدأ محاسبي معين (شيرازي، عباس،١٩٩٠،ص ١٢٣)، لذا فانه و لأهمية موضوع المعايير في صناعة حيوية مثل الصناعة المصرفية الإسلامية فقد ارتأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ان تقوم بدورها الحيوي والمهم لدعم تلك الصناعة ومؤسساتها، لقد سبق تأسيس الهيئة جهود تحضيرية كبيرة، ادارياً وفنياً، وكانت البداية ورقة العمل التي قدمها البنك الإسلامي للتنمية في الاجتماع السنوي لمحافظي البنك في اسطنبول في مارس ١٩٨٧، ثم تكونت بعدئذ لجان عديدة للنظر في أفضل السبل لإعداد معايير محاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، ثم بعد ذلك تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية بين عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تم تسجيل الهيئة في مارس 1991م في البحرين وبصفتها منظمة دولية مستقلة غير هادفة للربح. وقد حظيت الهيئة بدعم عدد كبير من المؤسسات ذات الصفة الاعتبارية حول العالم وعددها يزيد على (٢٠٠) عضو في أكثر من ٤٥ بلد، وهي منظمة تهتم بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم.

ان من أهم أنشطة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إصدار مجموعة من المعاييرالمحاسبية التي تناسب طبيعة هذه المؤسسات ومن أبرزها الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها ، وذلك لتساعد القائمين على تلك المؤسسات في أداء أعمالهم على اكمل وجه وتكون مخرجات النظام المحاسبي لتلك المؤسسات من القوائم والتقارير التي يقدمونها للأطراف ذات العلاقة تتميز بوجود إفصاح محاسبي كاف وعادل وأخلاقي، والمعلومات المقدمة تتصف بالموضوعية والمصداقية وقابلة للمقارنة ويمكن الاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرارات الرشيدة.

أولاً: ماهية المعايير المحاسبية الإسلامية:

لقد بدأ الاهتمام بإعداد معايير المحاسبة المالية للمصارف منذ عام ١٩٨٧م من خلال دراسات قدمت لهذا الغرض تم تجميعها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خمسة مجلدات أودعت في مكتبة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية (معايير المحاسبة والمراجعة ٢٠١٥، بيان رقم ١، فقرة٤)

حيث تعرف المعايير المحاسبية الإسلامية على انها مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها المصرف الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية المعدة من قبل المصرف الإسلامي (يعقوب، ابتهاج،٢٠١١)

ان المحاسبة المالية تؤدي دورا مهما في توفير المعلومات التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم المالية للمصرف الإسلامي في تقويم التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية وكفاية ادائه، ولا يتسنى للمحاسبة المالية ان تقوم بهذا الدور الفعال الا من خلال وضع معايير محاسبية تلتزم بها تلك المصارف (معايير المحاسبة والمراجعة،٢٠١٥، بيان رقم ١، فقرة١١)

وبناءً على ما سبق، فإننا ننظر الى معايير المحاسبة الإسلامية على انها دليل ارشادي وخارطة طريق يتم الاستدلال بها للوصول إلى أفضل الطرق والأساليب لقياس وتسجيل الاحداث والأنشطة المتعلقة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتسهم في إعداد القوائم المالية لتلك المؤسسات بصورة موحدة ويتم فيها عرض المعلومات و الإفصاح عنها بطريقة عادلة وشفافة، و تصدر تلك المعايير وتراجع من قبل جهة مهنية متخصصة وفقاً لمراحل وآليات محددة تبعا لتطور الصناعة المالية الإسلامية والبيئة المحيطة بها، وتكون تلك المعايير المحاسبية مقبولة من قبل العاملين في البيئة المحاسبية الإسلامية من ناحية وتلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية من ناحية أخرى.

ثانياً: الآثار الإيجابية للإفصاح المحاسبي في المصارف الاسلامية

لقد أسهمت المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة في تحسين نوعية البيانات المالية ومنهجية اعداد التقارير المعمول بها في المؤسسات المالية الإسلامية.

ان من الأسباب الرئيسية لبيان أهمية تنظيم الصناعة المصرفية والاشراف عليها: زيادة المعلومات المتوفرة لدى المستثمرين(الشفافية)، ضمان سلامة نظام التمويل وتحسين سياسة الرقابة النقدية. وهناك بعد إضافي في المصارف الإسلامية وهو الاشراف الشرعي على أنشطتها، بحيث يعمل الإفصاح والشفافية على سد الثغرات التي يمكن ان تستخدم فيها بعض الأدوات والمنتجات لتحقيق اهداف لا تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية

ان مهمة الإفصاح والشفافية تقع على عاتق إدارات المصارف الإسلامية وهي من المهام الرئيسية لها وجزءاً من مسؤولياتها وهي تراعي الشفافية والوضوح في طريقة العمل وبذلك يكون أي مستخدم لبيانات ومعلومات المصرف الإسلامي مقتنع ان المصرف يعمل وفق مبادئ واحكام الشريعة الإسلامية من جهة ومن جهة أخرى يحقق الربحية.

يحتاج الإفصاح المالي في المصارف الإسلامية لتحقيق الشفافية جهداً أكبر بسبب وجود البعد الديني، الأخلاقي، الاجتماعي والتنافسي في جوهر المبادئ التي تحكم عمل المصارف الإسلامية.

ان من نتائج وآثار زيادة الإفصاح والشفافية هي تعزيز الانضباط السوقي بحيث ان الإفصاح الفعال يعتبر ضرورياً لضمان ان المتعاملين في السوق يستطيعون فهم منظومة مخاطر البنوك وكفاية مراكزها الرأسمالية بشكل أفضل

ان من اهم الآثار الإيجابية للشفافية حول أنشطة المصرف الإسلامي انها تزيد من ثقة العملاء وتساعد المستثمرين وتدعمهم في عملية اتخاذ القرار الاستثماري المناسب بأقل التكاليف مما يزيد من كفاءة السوق ككل. (أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦)

و اعتماداً على ما سبق فان معايير المحاسبة الإسلامية تعد مصدر قوة ودافعية وتحفيز لقبول تلك المعايير من قبل جميع العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية و تطبيقها عند إعداد القوائم المالية، و بالتالي فان تطبيقها سيزيد من فاعلية تلك المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها وحصولها على ميزة تنافسية على مستوى الصناعة المالية الإسلامية وعلى المستوى العالمي مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية التي تطبق معايير محاسبية تفتقر لأهم الخصائص وهي المشروعية والقيم الإيمانية والأخلاقية والتي مصدرها الشريعة الإسلامية السمحاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢– الإفصاح وتطبيقاته

اولاً: الإطار العام للإفصاح في المؤسسات المالية الإسلامية:

ان أهمية القوائم المالية تنبع من كونها تعتبر حلقة وصل بين الشركة والآخرين، حيث يستطيع الآخرون التعرف على مختلف جوانب نشاط الشركة من خلال مجموعة القوائم المالية، فقائمة المركز المالي تعكس صورة الوضع المالي للشركة كما تعكس قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فتره زمنية محددة ان كانت ربحاً أو خسارة، وبالإمكان التعرف على التغير في المركز المالي من خلال دراسة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها. تعد عناصر القوائم المالية فئات متعددة تمثل العمليات المالية والاحداث التي تمت لدى المنشأة أو التي سينجم عنها احداث مستقبلية نتيجة احداث تتعلق بالفترة المالية الحالية، وبشكل عام فان أي بند او عنصر يتم الاعتراف به في القوائم المالية، يجب ان يتوفر به الشرطين التاليين: (أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، ٢٠١٦)

١– احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية من والى المنشأة والمرتبطة بذلك البند.

٢– للبند تكلفة او قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

لقد حققت معايير إعداد التقارير المالية الدولية في السنوات القليلة الماضية انتشارا واسعا حول العالم، ففي عام 2002 أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا يلزم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية الأوروبية بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة .وأصبح التشريع نافذ المفعول في عام 2005 وينطبق على أكثر من (7000) شركة في 28 بلد، هذا وقد أصبحت المعايير إلزامية في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط، وأما في البلدان العربية فقد تم تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في كل من مصر والبحرين والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، وإضافة لذلك بلاد عربية تتبنى معايير محاسبية وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل السعودية ودول المغرب العربي والعراق (السعدي، إبراهيم خليل ٢٠١٠)

ان تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لاسيما إذا كان من الضروري إجراء مقارنات هادفة للمعلومات المالية التي تنبثق عن مختلف البلدان التي تستخدم معايير المحاسبة التي تختلف عن بعضها البعض. لذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى تعميم مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة الدولية أو تقارب عالمي نحو لغة محاسبية مشتركة في العالم المالي، ويبدو ان المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي لغة المحاسبة الدولية المشتركة.

أ– <u>ماهية الإفصاح لغةً واصطلاحاً:</u>

الإفصاح لغةً يعني البيان (الفيروز ابادي، مجد الدين محمد،٢٠٠٣) و "أَفْصَحَ:(فعل)، وإفصاح: (اسم): فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاقِفِ لاَ بُدَّ مِنَ الإفصاح عَنِ الرَّأْيِ: التَّعْبِيرِ عَنْهُ، وأفصحَ عن يُفصح، إفصاحاً، فهو مُفصِح، والمفعول مُفصَح عنه، وأَفْصَحَ عَنْ رَأْيِهِ دُونَ خَوْفٍ وَلاَ وَجَلٍ: أَعْرَبَ عَنْهُ أَقْوَالُهُ تُفْصِحُ عَنْ مُرَادِهِ."(معجم المعاني الجامع)' اما الإفصاح اصطلاحاً فيعرف بانه تقديم للمعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل معنوي صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، كذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والمستخدمين الخارجين في ان واحد (ابو طالب، يحيى، ٢٠١١)، ويعرف الإفصاح المحاسبي بانه" البيان والإيضاح عن المركز المالي ونتائج النشاط والمعلومات الإيضاحية الأخرى للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية وذلك دون تدليس أو إخفاء أو غش لمعلومة من المعلومات التي تهم الإطراف ذوي المصلحة " (محمد، سامي،٢٠٠١).

كما يقصد بالإفصاح هو تصوير المعلومات المالية بدقة ومصداقية بحيث لا يتم إخفاء أي منها وكذلك عدم اظهار هذه المعلومات بصورة لا تعبر عنها أو توحي بدلالات ومعانٍ متعددة المعلومات، أي لابد من الالتزام بالتقيد بضوابط واحكام الشريعة الإسلامية من حيث تجنب التدليس والغش والخديعة مع الالتزام بالصدق والأمانة والوضوح. (أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦).

ويتضح لنا ان الإفصاح الأخلاقي الشمولي من قبل المصرف الإسلامي ليس فقط بالشكل الخارجي للقوائم المالية والعقود، وانما هو في جوهر انشطة المصرف الإسلامي وذلك نتيجة لالتزامه بمبادئ واحكام الشريعة الإسلامية والتي انعكست بشكل كبير على إعداد المعايير المحاسبية الإسلامية، لذا فان الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية عند اعداد القوائم المالية سيمنح المصرف الإسلامي خصوصية وميزة تنافسية وتكسبه ثقة الأطراف المتعاملة معه وبالتالي سترتفع بمرور الوقت حصته السوقية وتتعزز مكانته بين منافسيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – أهداف الإفصاح المحاسبي

ان للمصارف الإسلامية مجموعة من الأهداف، والتي تتلاءم وتتناسق مع أهداف الإفصاح المحاسبي في تلك المصارف، ويمكن توضيح أهداف الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية كما يلي:

١- إشباع حاجات مستخدمي التقارير والقوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية (سحيني، طلال إبراهيم عرابى،١٩٩٧)
٢- تقديم معلومات محاسبية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية بما يمكنهم من توجيه مدخراتهم لتحقيق العائد المجزئ وتقليل حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين (Belkaoui ,Ahmed,2004)
٣- التعبير عن الوضع المالي للمنشأة من خلال القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها بتطبيق المعايير الدولية وتوفير الخصائص النوعية في المعلومات (الناغي، محمود السيد، ٢٠١١)
٤- توصيل نتائج القياس المحاسبي لمستخدمي التقارير المالية لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، على ان تستوعب العملية المحاسبية إدراك الأنشطة الرئيسة للمنشأة وترميزها وتحليل العلاقات المتداخلة بينها (قريط، عصام ،٢٠٠٩)
٥- توجيه السلوك نحو جهة محددة تمتلك سلطة فرض الإفصاح عن المعلومات. (طه، عبد الجبار،١٩٩٩)
٦- توصيل معلومة بمستوى فني، لفظي، وسلوكي للمستخدمين.(Belkaoui ,Ahmed,2004)

ج: أهمية ودور الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية

تظهر اهمية الإفصاح في المصارف الإسلامية لتوفيره ما يلي:(أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦)

- الكشف عن نسبة التركيز في المنتجات المالية الإسلامية
- قدرة المصرف على تحليل المخاطر
- قدرة المصرف الإسلامي على تحديد ومتابعة الرقابة
- الكشف عن مدى سلامة النظم الرقابية الداخلية ومدى الالتزام بها.
- القدرة على إدارة السيولة
- مدى اهتمام المصرف الإسلامي بتلبية احتياجات المجتمع
- مدى مثالية السياسات والإجراءات في عمليات التمويل والاستثمار.
- مدى تلاؤم المصادر والموال واستخداماتها
- الكشف عن الأسس التي اتبعها المصرف الإسلامي في توزيع الارباح
- سهولة المراقبة الشرعية عبر القوائم والتقارير المالية

وبناءً عليه نرى ان أهمية الإفصاح المحاسبي بصورة عامة وفي المصارف الإسلامية بصورة خاصة تأتي من أهمية وقيمة المعلومات المقدمة، وكذلك من أهمية الدور الذي تلعبه تلك المعلومات في كونها الاساس الذي تبنى عليه القرارات الرشيدة من قبل مستخدميها، كما ان أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية تأتي من طبيعة المنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية وما تمتاز به من خصوصية واختلاف عن ما تقدمه المصارف التقليدية من خدمات، إذ ان جميع العقود والمنتجات الإسلامية تقوم على اساس المشاركة في الربح والخسارة لذا فهي تتطلب إفصاحاً كاملا وشاملا وأخلاقيا، فضلاً عن ان مستخدمي المعلومات المفصح عنها قد يكونوا من غير المسلمين الذين لابد ان تبنى جسور الثقة ويتم تعزيزها معهم عن طريق نوعية المعلومات التي تعد مرآة تعكس بالفعل أنشطة وأهداف المصرف الإسلامي القائمة على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما يلاحظ ان الزيادة الكبيرة في إعداد مستخدمي قوائم المصرف الإسلامي خاصة بعد وصول الصناعة المصرفية إلى العالمية زاد من اهتمام القائمين على الصناعة بإيجاد لغة مشتركة مقبولة يتم الاعتماد عليها في إعداد تلك القوائم المالية و إظهارها بصورة موضوعية وشفافة وصادقة، الا وهي معايير المحاسبة الإسلامية، وبالأخص معيار العرض والإفصاح العام.

ثانياً: أدوات وأنواع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية

أ– أدوات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية وايجابيات تطبيق معيار العرض والإفصاح العام

ان أهداف الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية تأتي متكاملة وداعمة لتحقيق أهداف المصرف الإسلامي، وان من أهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أدوات الإفصاح المحاسبي هي القوائم المالية المتنوعة والتي تعكس بصورة عادلة نتيجة أعمال المصرف ومركزه المالي، والتي يقدمها المصرف الإسلامي لجميع الاطراف ذات العلاقة، وذلك لتلبية احتياجاتهم بما توفره من معلومات موضوعية وصادقة وقابلة للمقارنة يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة. ولقد تم تنفيذ عدد من الدراسات الميدانية التي كلف بها عدد من المستشارين والخبراء الذين طلبت منهم اللجنة التنفيذية إجراء دراسات للتعرف على أهداف المحاسبة المالية ومعاييرها ودور الهيئات الحكومية والخاصة في إعدادها، في بلاد تعمل فيها مصارف ومؤسسات مالية إسلامية وأظهرت الدراسات الميدانية اختلاف طرق العرض ودرجات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التي اجريت عليها الدراسات وتم إعداد مقارنات بين قوائمها المالية (معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة،٢٠١٥، ص١٨٨)

ونظراً لخصوصية أنشطة المصارف الإسلامية فان الإفصاح المحاسبي يكون ممثلاً في المعلومات المقدمة للأطراف ذات العلاقة، وذلك عن طريق مجموعة متكاملة من أدوات ووسائل الإفصاح المحاسبي والتي تعكس جوهر وظائف المصرف الإسلامي والتي تختلف عن وظائف المصرف التقليدي، ومن أهم أدوات الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية القوائم المالية وما تحتويه من معلومات. ومن هذه القوائم ما تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمراً، والحقوق التي له أو عليه سوآءا كان هدف المصرف من الاستثمار هدفاً اقتصادياً ام اجتماعياً، إضافة إلى قائمة مالية تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديراً للاستثمارات المقيدة والحقوق المترتبة عليها، كما توجد قائمتين ماليتين الأولى لصندوق الزكاة والصدقات والثانية لصندوق القرض الحسن (معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة،٢٠١٥، ص٩٣)

كما يتطلب اعداد القوائم والتقارير المالية في المصارف الإسلامية وجود هيئة من المحاسبين الماليين العارفين بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك لضمان ان تكون المعلومات الناتجة منسجمة مع المبادئ الإسلامية ومتفقة معها والغرض من ذلك هو تمكين مستخدمي القوائم والتقارير المالية المتعددين من الحصول على تقييم حقيقي يعكس بعدالة المركز المالي للمؤسسة الإسلامية وأرباحها. (أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦)

ومن خلال تحليل محتويات وشكل وترتيب تلك القوائم المالية يلاحظ انها تختلف عن محتويات وشكل وترتيب القوائم المالية المقدمة من قبل المصرف التقليدي، كما ان من أدوات الإفصاح الآخر في المصرف الإسلامي هي الإيضاحات حول القوائم المالية، وأيضاً قوائم مالية مقارنة، فضلاً عن تقرير المراقب الشرعي والمراجع الخارجي وغيرها العديد من النسب والمؤشرات والتي بمجملها توفر إفصاحاً محاسبيا شاملا وعادلا وأخلاقيا لمستخدمي تلك القوائم المالية تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة بناءًعلى ما تحتويه من حقائق جوهرية تعكس بالفعل نتيجة أعمال المصرف الإسلامي ومركزه المالي.

وتتضح أهمية تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية في ان إتباع المصارف الإسلامية للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة ستكون القوائم والتقارير المالية الصادرة عنها ملائمة ومتوافقة مع متطلبات النظام المحاسبي السليم، كما ان تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير المحاسبية الإسلامية يسهم بشكل كبير في تقليل الكلف وزيادة الاستثمارات وزيادة ثقة المستثمرين Hanefah, Hj Mustafa Mohd Sarea, Adel Mohammed ,2013)

ان تطبيق المصارف الإسلامية لمعيار العرض والإفصاح العام يساعدها على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية المنشورة، ويؤدي إلى سهولة فهمها، ويزيد من ثقتها والاعتمادية فيها، كما ان الالتزام بمعيار العرض والإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المتنوعة ذات العلاقة بالمصارف الإسلامية (مارن، يحيى، ٢٠١٣).

ب– انواع الإفصاح وتطبيقاته في المصارف الإسلامية: يمكن تقسيم الإفصاح الى انواع، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

١. الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على المستخدم لها، و يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات ، و لا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ إعداد القوائم المالية، و التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم، ويعني ان الإفصاح عن البيانات المالية والتي يجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية.
(Eldon S. Handrekson,1982)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الإفصاح العادل: يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن، وانه يرتبط بالنواحي الأخلاقية والأدبية، بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات وفي وقت واحد دون تحيز وتميز(Buzb,S. L.,١٩٧٤).

٣. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة ان مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، فضلاً عن انه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (زيود، لطيف– قطيم، حسان ومكية أحمد فؤاد، ٢٠٠٧).

٤. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية (إسماعيل محمود إسماعيل،٢٠٠٨)

٥. الإفصاح الإعلامي: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية.

٦. الإفصاح الوقائي: يعني ان التقارير المالية يجب ان يتم فيها الإفصاح عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، وبهذا يهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية، وبهذا يتفق الإفصاح الوقائي مع الإفصاح الكامل وذلك لانهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. (لايقة، رولا كاسر،٢٠٠٧)

٧. الإفصاح الاختياري: ويهدف إلى تزويد الاطراف المعنية بالبيانات المالية بمعلومات ادارية ومالية اضافية واختيارية، زيادة عن المعلومات التي تتطلبها معايير الإفصاح المحاسبي، مثل معلومات تاريخية عن المنشأة وأهدافها العامة أو المالية أو السوقية، بالإضافة إلى توضيح مهام لجنة التدقيق وعدد اعضائها، ويهدف هذا الإفصاح إلى خدمة المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين. (مارق، سعد، ٢٠٠٩)

٨. الإفصاح التفاضلي: حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضلية أو التفاوت بين البنود بعقد مقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد التجاه العام لتلك التغيرات، ويعتمد هذا الإفصاح على التقارير السنوية المختصرة بحجة ان بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملا، لكن الكثير منهم لا يحتاجون الا إلى معلومات مالية ملخصة ذات تحليل فني أقل، بمعنى ان مؤيدي هذا النوع من الإفصاح يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة. (قريب، عبير عبد الله ٢٠١٥)

وبناءً على ما سبق فان على المصرف الإسلامي مراعاة وتطبيق جميع الانواع السابقة من الإفصاح في جميع تعاملاته وانشطته وذلك لضمان تحقيق أهدافه الاجتماعية منها والاقتصادية بكل فاعلية، وليضمن تلبية احتياجات جميع الاطراف ذات العلاقة معه، دون التحيز لتحقيق مصلحة طرف على آخر، وان يكون المصرف الإسلامي مراعياً مجموعة القيم الأخلاقية المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية عند إعداده للقوائم المالية مقدما بذلك معلومات واضحة وشفافة وصادقة ضمن إفصاح محاسبي أخلاقي، والذي يدعم تحقيق هذا المطلب هو اعتماد المصرف الإسلامي في عملية إعداد القوائم المالية على مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية وفي مقدمتها معيار العرض والإفصاح العام.

المبحث الثاني: كفاءة التكلفة للمصارف

ان المصارف الإسلامية تسعى لإحداث توازن بين الوصول الى اعلى مستويات الاشباع لحاجات العملاء المتعددة وبين تحقيقها للأرباح فهي تسعى دوماً الى احداث تكافؤ بين الطلب والعرض مما يدفع عجلة الاقتصاد الحقيقي الى المضي قدماً ضمن استغلال أمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها، لذا فهي ستحقق الكفاءة الاقتصادية من خلال توجيه الاستثمارات نحو مجالها الصحيح بتكلفة اقل وربح مناسب مع تحمل اقل قدر من المخاطرة وبهذا تعم الفائدة على المجتمع كله. (أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١– كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية وتأثرها بمعيار العرض والإفصاح العام

ان الميزة النسبية من منظور المصارف الإسلامية هي تقديم الخدمات والمنتجات الإسلامية بأسعار معقولة مع مراعاة الضوابط الإسلامية، بناءً على احتساب التكاليف اللازمة لتقديم تلك الخدمات والمنتجات بدقة عالية.

أولاً: ماهية التكلفة والكفاءة

ان أصل كلمة تكلِفة :هو اسم، والجمع :تكاليفُ، ويقصد بالتَّكْلِفَةُ: المَشَقَّة، ومحاسبة التَّكاليف: وسيلة لتحديد وتحليل الرِّقابة على عناصر التَّكلفة، ثمّ دراسة هذه العناصر، وترتيبها في قوائم وتقارير وكشوف ويشير مصطلح التكلفة إلى الموارد الاقتصادية التي يضحى بها أو تذهب من أجل تحقيق هدف معين (Horngren, C. t.,2012)

وان مصطلح الكفاءة يستخدم للدلالة على فاعلية وقوة أداء المؤسسة في تحقيق أهدافها بأقل تكلفة (الفقي، حورية الهادي مفتاح، (٢٠٠٩)، وتشير الكفاءة إلى المقدرة والقوة على فعل شيء ما، وبذل أقصى الإمكانات لتحقيق الهدف (غنام، زهير محمد تيسير، ١٩٧٥).

ان كفاءة التكلفة يمكن ان تنتج من اعتماد إدارة المصرف على تقنيات وتكنولوجيا انتاجية تحقق تكاليف عند حدها الأدنى، وعمليا تقيس كفاءة التكلفة درجة اقتراب المصرف من تكاليف أفضل ممارسة، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى استخدام كمية أكبر من المدخلات، في ظل الأسعار السائدة لها وكمية المخرجات. (الكور، عز الدين مصطفى،٢٠١٠)

ثانياً: تصنيفات وأنواع الكفاءة

ان التحليل الاقتصادي للكفاءة يمكن ان يقسم على ثلاث مستويات (مستوى المؤسسة، مستوى الصناعة ومستوى الاقتصاد ككل)، وعليه توجد ثلاثة انواع رئيسة من الكفاءة، وفيما يلي توضيح لتلك الانواع:

١– الكفاءة التشغيلية أو الانتاجية أو الاقتصادية للمؤسسة: ان العملية الانتاجية أو التشغيلية لها جانبين: الجانب الأول تقني يتمثل في كمية المخرجات الناتجة عن استخدام كمية من المدخلات، والجانب الثاني تكاليفي يتمثل في أسعار المدخلات، وعليه فالكفاءة الانتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية والكفاءة السعرية أو ما يعرف بكفاءة التكلفة، وحسب المعادلة التالية (قريشي، محمد الجموعي ،٢٠٠٦) الكفاءة الانتاجية = الكفاءة التقنية + الكفاءة السعرية (كفاءة التكلفة)

وفي مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية فيتم التفريق بين نوعين من الكفاءة هي كفاءة التكاليف أو ما يسمى بالكفاءة الكلية للتكاليف وكفاءة الأرباح، ونظراً لارتباط الميزة النسبية بمفهوم الكفاءة في إدارة التكاليف، فهنا يمكن تقسيم الكفاءة إلى صنفين هما (السقا، محمد إبراهيم ،٢٠٠٨)

١–١: كفاءة التكاليف، وتضم:

١–١–١: الكفاءة التقنية أو الفنية (Technical Efficiency):

وتقيس قدرة المصرف على استعمال مستوى معين من المدخلات لإنتاج أعظم مستوى من المخرجات أو انتاج مستوى معين من المخرجات باستخدام أدنى مستوى من المدخلات من خلال اختيار المدخلات الأقل تكلفة .وبالتالي فان الكفاءة الفنية تركز على قياس الانحراف بين مستوى الانتاج المحقق والقدرة الحقيقية للإنتاج.

١–١–٢: الكفاءة التخصيصية (Allocative Efficiency):

وتقيس قدرة المصرف على استعمال المزيج الأمثل للمدخلات مع الأخذ بعين الاعتبار أسعار هذه المدخلات، وتنخفض الكفاءة التخصيصية عندما تكون نسبة المدخلات المنظورة مختلفة عن نسبة المدخلات المؤدية إلى تخفيض تكلفة المدخلات، وبالتالي تسمح بقياس القدرة على تخصيص المدخلات في النشاطات الأكثر مردودية.

١–٢: كفاءة الأرباح: وتقيس التغير في أرباح للبنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس كفاءة الأرباح هدف البنك المتمثل في تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف والإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في انتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات، وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين: كفاءة الأرباح المعيارية وكفاءة الأرباح البديلة. وبالنسبة للعلاقة ما بين الانتاجية والتنافسية فهي طردية، فنظراً لعدم تحكم المؤسسة في أسعار بيع منتجاتها وفي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظل محيط تنافسي، كلما زادت انتاجية العمل أدى ذلك إلى انخفاض متوسط تكلفة اليد العاملة مما يعني تحقيق أرباح أكبر مقارنة بالمنافسين وبالتالي تزيد تنافسيتها. (Mustapha Kaci, 2006)

٢–الكفاءة الهيكلية للصناعة:

ويقصد بها الكفاءة التقنية للصناعة، وقد قدمه للمرة الأولى الامريكي فارل ((**Farrell, M.J.,١٩٥٧**) ثم طوره كلا من فورسان وهجالمارسون (**Førsund, F., C.A.K. Lovell, P. Schmidt –1980**)، ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسنها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها، ويعبرعنها بمقياسين، هما:

٢–١: الكفاءة الهيكلية للحجم (Structural Scale Efficiency)

٢–٢: الكفاءة التقنية الهيكلية(Structural Technical Efficiency)

٣–كفاءة تخصيص الموارد للاقتصاد ككل:

ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس خسارة الرفاهية الاجتماعية للمجتمع الناتجة عن عدم استخدام أو تخصيص الموارد بشكل أمثل. ويرى معظم الاقتصاديين ان الكفاءة في تخصيص الموارد ينتج عنها خسارة في رفاهية المجتمع، ولا يقتصر استعمال مصطلح كفاءة تخصيص الموارد على خسارة الرفاه الاجتماعي فقط، بل يستخدم أيضاً كمقياس لتخصيص الموارد على مستوى المؤسسة وكذلك على مستوى المستهلكين. (Leibenstein, H,1966).

وهناك مؤشر اخر لقياس الكفاءة في المصارف الإسلامية عن طريق الهندسة المالية والتي تتطلب البحث عن وابتكار وتجديد الخدمات والمنتجات التي تقدمها المصارف الإسلامية وذلك لجذب أكبر عدد من العملاء للمصرف وبالتالي جذب أعلى قيمة من المدخرات للمصرف الاسلامي. (أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦)

٢– طرق قياس الكفاءة في المصارف

لقياس الكفاءة لوحدات انتاجية مثل المصارف، قام كل من(كويمنس (Koopmans, T. C. (1951) (Koopmans و(فارل Farrell (Farrell, M. J. ,1957)بتحديد المصارف التي تستخدم تقنية مشابهة وتواجه ظروفاً سوقية متشابه وتسعى لتحقيق نفس الأهداف، إذ يتم تحديد الوحدات الاكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الانتاجية كالمصارف، ومن ثم قياس المسافة التي تفصل بقية الوحدات، وبذلك فان الوحدات الانتاجية المثلى تشكل حدود الكفاءة وتعطي لبقية الوحدات المجال للتعرف على التدابير اللازمة لتحسين أدائها وكفاءتها، وتم استخدام طرق معملية وغير معملية من تحديد الوحدات الانتاجية الاكثر والأقل كفاءة، وفي ما يلي توضيح للطريقتين:

١) الطرق غير المعملية: تطويق البيانات: ظهرت هذه الطريقة خلال السبعينات من القرن الماضي، وتعتمد طريقة تطويق البيانات غير المعملية على منهجية البرمجة الخطية لقياس الأداء والكفاءة النسبية للوحدات الانتاجية كالمصارف، اعتمادا على مُدخلات ومُخرجات متعددة. علاوة على ذلك، تتميز هذه الطريقة بعدم حاجتها لتحديد صريح لدالة الانتاج، وقدرتها في الكشف عن علاقات مخفية ومن ثم مصادر انعدام أو ضعف الكفاءة، ويكون مقياس الكفاءة محصوراً بين (٠ وهو انعدام الكفاءة) و (١ وهو الكفاءة المثالية)، وقد وضع أسس هذه الطريقة كل من :

(شارنز وكوبر ورودسCharnes) ، (Cooper Rhodes) وتعرف الكفاءة على انها مجموع مرجح للمُخرجات مقسوماً على مجموع مرجح للمُدخلات، حيث يتم احتساب هيكل الترجيح عن طريق برمجة رياضية يفترض فيها ثبات الغلة .

وقد تم تعديل هذه الطريقة من قبل (شارنز وكوبر وبنكر (Charnes A. and Cooper W. ,(1984), (BankerR. D., ان تعديل الطريقة يأخذ بعين الاعتبار عدم ثبات الغلة وأثرها على الكفاءة. وتعتبر طريقة تحليل البيانات غير المعملية المطورة (DEA) من أكثر الطرق غير المعملية تطبيقا في الدراسات المعنية بتقدير نقاط الكفاءة للمصارف التجارية، وهي طريقة رياضية، وبالتالي فهي لا تفترض وجود الخطأ العشوائي، وان جميع الانحرافات عن الحد الأمثل ترجع لعدم الكفاءة. وتقوم الطريقة على اساس تقدير الدرجة التي يمكن لوحدة صنع القرار كالمصارف مثلا، ان تنتج المزيد من المخرجات عند نفس المستوى من المدخلات، أو الدرجة التي تقلل فيها استخدام المدخلات، عند نفس المستوى من المخرجات. (الكور، عز الدين مصطفى،٢٠١٠)

٢) **الطرق المعملية:** تبحث الطرق المعملية رسم حدود الكفاءة عن طريق تحديد دالة التكاليف والأرباح، والعلاقة بين المُدخلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمخرجات، وتم تحديد وظيفة الانتاج بانها مهمة انتاج الحد الاقصى من المُخرجات باستخدام كميات معينة من المُدخلات. وبالتالي فان وظيفة الكلفة هي تخفيض الكلفة إلى أدنى مستوى، وذلك من أجل انتاج مستوى معين من المُخرجات (Førsund, F., C.A.K. Lovell, P. Schmidt ,1980).

وتكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة اذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق اكبر قدر من العوائد وبأقل قدر من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الحجم الأمثل وطرحها لمجموعة من المنتجات المالية. (حلس، سالم و الهبيل، نهاد،٢٠١٤)

ويتضح لنا مما سبق ان المصارف الإسلامية الكفؤة اقتصادياً هي التي تدير تكاليفها بكفاءة عالية مع الحفاظ على جودة خدماتها ومنتجاتها، من أجل الحصول على ميزة نسبية تتفوق بها على منافسيها، وتزيد من حصتها السوقية، متبعة استراتيجيات مدروسة وتقنيات حديثة، تهتم بتخفيض التكلفة دون اهمال عنصر الجودة.

المبحث الثالث: أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام على كفاءة التكلفة

ينظر الى التكلفة في المصارف الى انها كلما انخفضت استطاعت ان تقدم المصارف منتجاتها بأسعار تنافسية، وسيتم قياس نسبة كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية من خلال المعادلة التالية:

نسبة كفاءة التكلفة=المصروفات / الإيرادات. (Leibenstein, H,1966)

ومن خلال تحليل عناصر المعادلة السابقة ولاحتساب كفاءة التكلفة للمصرف الإسلامي لابد من تحديد عنصري المصاريف وصافي الدخل بشكل دقيق وسليم، وسيتم الحصول على قيمة هذين العنصرين من قائمة الدخل للمصرف، اما عنصر المخصصات فيتم الحصول على قيمتها من قائمة المركز المالي، وعند التزام المصرف الإسلامي بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام الخاصة بقائمة الدخل، فانه سيتم تحديد عنصري المصاريف وصافي الدخل بشكل دقيق وسليم وبصورة واضحة وشفافة، وان الالتزام بتطبيق فقرات المعيار يجعل قائمة الدخل تعكس بعدالة نتيجة أعمال المصرف الإسلامي، وكذلك في حال الالتزام بتطبيق فقرات المعيار عند إعداد قائمة المركز المالي ستعكس القائمة الوضع المالي للمصرف بشكل عادل وصريح' وبتحديد جميع عناصر المعادلة السابقة بشكل دقيق وسليم من القوائم المالية المعدة وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام، ستكون عملية احتساب كفاءة التكلفة بدقة ووضوح وعدالة، والتي ستسهم في عملية تحديد اسعار خدمات ومنتجات المصرف بشكل كفوء وتنافسي ويسهم في دعم ميزته النسبية، وهذا ما ينعكس بشكل إيجابي على ثقة المجتمع المالي الذي يتعامل معه المصرف والذي يستخدم المعلومات الموجودة في قوائمه المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبالتالي سيزداد ولاء المجتمع للمصرف وترتفع حصة المصرف السوقية فيه، مما يعزز قدرته التنافسية المستدامة.

الفصل الثالث: الإطار العملي

المبحث الاول: متغيرات البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة

١– متغيرات البحث: تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال البحث إلى:

أ– المتغير المستقل: نسبة التزام المصارف الإسلامية في مملكة البحرين/قطاع الجملة بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. وللوصل إلى تحديد نسبة التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يتم ما يلي:

١– إعداد استمارة استقصاء تتضمن جميع فقرات المعيار وعددها ٨٥ فقرة مدونة في استمارة استقصاء تملأ بوضع درجة ١ في حالة تطبيق الفقرة من المصرف في القوائم المالية، ودرجة صفر في حالة عدم التطبيق لفقرة المعيار.

٢– ملئ استمارة الاستقصاء لكل مصرف إسلامي بناءً على القوائم المالية المنشورة والمعتمدة ولست سنوات لكل مصرف (أي استمارة استقصاء لكل سنة لكل مصرف).

٣– بعد تعبئة الاستمارة بالدرجات الكمية لكل سؤال (١ or ٠) (لكل فقرة من فقرات معيار في استمارة الاستقصاء)، سيتم استخدم المعادلة الآتية لاختبار الفرضية الأولى للبحث $X_1+X_2+X_3+X_4+\ldots\ldots\ldots+X85 \geq 52$

– :X حيث ان كل Xمرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المعيار البالغة ٨٥ فقرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- تم اختيار الرقم ٥٢ لقبول ورفض المعادلة على الاساس الآتي:

- الفقرات في استمارة الاستقصاء ٨٥ وبإعطاء تقييم ١ لكل فقرة، يكون الناتج للمصرف الملتزم جداً ٨٥
- تقسيم النتائج والتحليل وفق نموذج ليكرت الخماسي (Likert R.1932)، وبقسمة ٨٥ على ٥ يكون الناتج ١٧ لكل فئة:
  - من (صفر – ١٧) غير ملتزم جدا بفقرات متطلبات المعيار. مرفوض
  - من (١٨ – ٣٤) غير ملتزم بفقرات متطلبات المعيار. مرفوض
  - من (٣٥ – ٥١) محايد مرفوض
  - من (٥٢ – ٦٨) ملتزم بفقرات متطلبات المعيار. مقبول
  - من (٦٩ – ٨٥) ملتزم جداً بفقرات متطلبات المعيار. مقبول

ب – المتغير التابع: كفاءة التكلفة: ويتم قياس كفاءة التكلفة في المصارف الإسلامية من خلال قياس نسبة كفاءة التكلفة، كما في المعادلة الآتية: نسبة كفاءة التكلفة=المصروفات / الإيرادات (Leibenstein, Harvey,1966)

ج–المتغير الضابط: حجم المصرف، سيتم الاعتماد على مقياس إجمالي الموجودات، وهو عبارة عن الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة. (حنان، رضوان حلوه،٢٠٠٦)

٢ – الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لاختبار فرضيات البحث والوصول إلى النتائج النهائية تم الاعتماد على استخراج مجموعة من النسب المالية وكذلك استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واستخدام برنامج (Excel)، وتم استخدام أدوات إحصائية منها استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات البحث.

٣–مجتمع البحث: تحتضن مملكة البحرين أكبر تجمع للمؤسسات المالية الإسلامية وتشمل على مجموعة من المصارف الإسلامية المصرح لها بالعمل، والتي تقسم إلى مجموعتين:

أولا– المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ضمن قطاع التجزئة.

ثانياً– المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ضمن قطاع الجملة.

٤–التعريف بعينة البحث

ان عينة البحث تتكون من مجموعة المصارف الإسلامية (قطاع الجملة) العاملة في مملكة البحرين والمرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وعددها أربعة عشر مصرفا اسلامياً، وفيما يأتي جدول يبين نبذة مختصرة عن عينة البحث وهي المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين ضمن قطاع الجملة:

الجدول (١) المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة

التسلسل	اسم المصرف	قطاع العمل	تاريخ تصريح العمل في مملكة البحرين	عدد فروع المصرف	حقوق الملكية (رأس المال +حقوق الأقلية) ٢٠١٦-١٢-٣١
١	مجموعة البركة المصرفية	قطاع الجملة	6-1-1998	١	2008581000
٢	بنك ابدار	قطاع الجملة	19-3-2007	٠	26662
٣	بنك فينشر كابيتال	قطاع الجملة	3-5-2005	٠	224294
٤	بنك الخير	قطاع الجملة	6-1-2004	٠	198076
٥	بنك دار الاستثمار	قطاع الجملة	17-7-2007	٠	90997425
٦	بنك الاستثمار الدولي	قطاع الجملة	9-12-2001	٠	111478
٧	بنك ستي الاستثماري	قطاع الجملة	17-3-1996	٠	12802
٨	مصرف الطاقة الأول	قطاع الجملة	17-6-2008	٠	675506
٩	بنك الشراكة التركي–الكويتي	قطاع الجملة	13-2-2002	٠	1243127
١٠	بيت التمويل الخليجي	قطاع الجملة	2-8-1999	٠	1121707
١١	بنك سيرة	قطاع الجملة	25-7-2006	٠	91203
١٢	المصرف العالمي	قطاع الجملة	6-6-2007	٠	117640
١٣	بنكABالإسلامي	قطاع الجملة	29-7-1985	٠	306690
١٤	مركز إدارة السيولة	قطاع الجملة	11-6-2002	٠	52024

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى معلومات مصرف البحرين المركزي والتقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية عينة البحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها: يتعرض هذا الجزء من البحث إلى التحليل الإحصائي لبيانات البحث، حيث يتم عرض وصف لمتغيرات البحث، ومن ثم اختبار الفرضيات ومناقشتها.

١-الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث: سيتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (التزام المصارف الإسلامية في مملكة البحرين/قطاع الجملة بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام، وكفاءة التكلفة وحجم المصرف)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع الجملة، وللفترة (٢٠١٦-٢٠١٠).

أولاً– الإحصاء الوصفي لمتغير التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع الجملة بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام، اعتمادا على قوائم الاستقصاء للقوائم المالية الخاصة بتلك المصارف الإسلامية، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (٢) الإحصاء الوصفي للالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية/ قطاع الجملة للفترة (٢٠١٦-٢٠١٠)

المصارف/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	انحراف معياري	المتوسط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
مجموعة البركة المصرفية	75	70	72	71	68	74	75	2.474	72.142	75	68
بنك ابدار	62	58	66	64	56	70	68	4.746	63.428	70	56
بنك فينشر كابيتال	53	75	0	82	81	81	81	28.09	64.714	82	0
بنك الخير	53	59	68	64	62	60	58	4.403	60.571	68	53
بنك دار الاستثمار	54	66	62	59	58	55	76	7.047	61.428	76	54
بنك الاستثمار الدولي	76	77	80	79	78	70	67	4.526	75.285	80	67
بنك ستي الاستثماري	66	77	80	79	72	70	60	6.78	72	80	60
مصرف الطاقة الأول	68	64	72	75	79	55	59	8.015	67.428	79	55
بنك الشراكة الكويتي التركي	70	63	68	74	72	64	60	4.742	67.285	74	60
بيت التمويل الخليجي	54	68	75	60	77	72	80	8.748	69.428	80	54
بنك سيرة	76	78	74	74	66	78	78	3.979	74.857	78	66
إسلاميABC	71	62	60	68	66	74	80	6.43	68.714	80	60
بنك مركز إدارة السيولة	56	62	66	69	68	72	60	5.202	64.714	72	56
المصرف العالمي	57	55	59	74	62	63	65	5.816	62.142	74	55

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Spss، استنادا إلى البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية

حيث يبين الجدول(٢) الإحصاء الوصفي لالتزام المصارف الإسلامية/قطاع الجملة بتطبيق فقرات معيار العرض والافصاح العام للمصارف الإسلامية، كما يبين الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والقيمة القصوى والدنيا لذلك الالتزام خلال السلسلة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٦)، حيث كان اعلى التزام بفقرات معيار العرض والافصاح العام لبالغة ٨٥ فقرة هو لمصرف بنك فينشر كابيتال في عام ٢٠١٣ وكان ٨٢ فقرة، اما اقل التزام فكان (٠) لنفس المصرف في عام ٢٠١٢ حيث لم يصدر قوائم مالية في ذلك العام، والمتوسط الحسابي الاعلى للالتزام كان (75.285) وهو لبنك الاستثمار الدولي وأقل متوسط حسابي كان(60.571) وهو لبنك الخير.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغير كفاءة التكلفة للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (٣) الإحصاء الوصفي لكفاءة التكلفة السنوية/ المصارف الإسلامية/قطاع الجملة للفترة (٢٠١٦-٢٠١٠)

المصرف-السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
مجموعة البركة المصرفية	0.52	0.53	0.52	0.54	0.57	0.54	0.53	0.02	0.54	0.57	0.52
بنك ابدار	0.90	0.93	0.77	0.83	0.96	0.56	0.64	0.14	٠,٨٠	0.96	0.56
بنك فينشر كابيتال	5.87	(1.86)	0	0.44	0.56	0.50	0.63	2.19	0.88	5.87	(1.87)
بنك الخير	(0.63)	1.60	8.41	0.98	1.19	1.30	1.88	2.68	2.10	8.41	(0.63)
بنك دار الاستثمار	8.39	0.57	0.69	1.47	3.69	7.64	0.20	3.21	3.24	8.39	0.20
بنك الاستثمار الدولي	1.90	1.84	0.45	0.57	1.57	-0.9	(1.78)	1.31	0.52	1.90	(1.78)
بنك ستي الاستثماري	0.73	0.23	0.16	0.21	0.53	0.64	1.56	0.45	0.58	1.56	0.16
مصرف الطاقة الأول	0.57	0.81	0.33	0.22	0.19	3.47	1.20	1.08	0.97	3.47	0.19
بنك الشراكة الكويتي التركي	0.81	0.84	0.83	0.80	0.81	0.84	0.85	0.02	0.82	0.85	0.80
بنك بيت التمويل الخليجي	13.1	0.88	0.68	2.57	0.65	0.71	0.22	4.30	2.68	13.1	0.22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك سيرة	0.62	0.16	0.47	0.17	(٠،٢١)	0.65	0.87	0.34	0.391	0.87	(0.21)
بنك ABC الإسلامي	0.31	0.41	0.43	0.31	0.31	0.8	0.24	0.07	0.32	0.43	0.24
بنك مركز إدارة السيولة	0.92	0.80	0.61	0.54	0.54	0.5	0.86	0.16	0.68	0.92	0.52
المصرف العالمي	3.28	6.05	3.19	0.38	1.65	1.7	1.24	1.76	2.45	6.05	0.38

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Spss، استنادا إلى البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية/قطاع الجملة

حيث يبين الجدول(٣) الإحصاء الوصفي لكفاءة التكلفة السنوية للمصارف الإسلامية / قطاع الجملة، كما يبين الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والقيمة القصوى والدنيا لكفاءة التكلفة السنوية للمصارف الإسلامية خلال السلسلة الزمنية(٢٠١٦-٢٠١٠)، حيث تم احتساب نسبة كفاءة التكلفة عن طريق قسمة المصروفات على الإيرادات وكلما كانت النسبة قليلة تعطي دلالة على تحقيق كفاءة اعلى أي ان المصرف الإسلامي قادر على إدارة مصروفاته مما يؤثر بشكل إيجابي على تسعير خدماته ومنتجاته وتحديد أسعار تنافسية، وتشير النتائج الى ان اعلى نسبة كفاءة تكلفة كانت (8.41) لبنك الخير، اما اقل نسبة كفاءة تكلفة فكانت (0.16) لبنك ستي الاستثمار، وتوجد بنوك ضمن العينة كان نسبة كفاءة التكلفة لديها بالسالب لأنها كانت تحقق خسائر في بعض السنوات مثال ذلك (بنك سيرة– بنك الخير – بنك الاستثمار الدولي– بنك فينشر كابيتا).

ثالثاً: الإحصاء الوصفي لمتغير حجم المصرف وفقاً لإجمالي موجوداته للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة، وكما في الجدول الآتي:

الجدول (٤) الإحصاء الوصفي لحجم المصرف (إجمالي الموجودات) للمصارف الإسلامية/قطاع الجملة للفترة (٢٠١٦-٢٠١٠)

المصارف/ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	انحراف معياري	المتوسط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
مجموعة البركة المصرفية	15878324000	17154043000	19055131000	20967559000	23463589000	24618201000	23425265000	3139609510	20651730286	24618201000	15878324000
بنك ابدار	159409613	160957965	382767299	360060444	424667	489926	387925	153806191	152071119	382767299	387925
بنك فينشر كابيتال	249246	198535	0	221561	249402	250820	334301	95924	214837	334301	0
بنك الخير	727948	483032	442155	619808	566911	582118	489693	90289	558809	727948	442155
بنك دار الاستثمار	109071805	112349956	114323401	105992815	108002508	85833785	93604579	9709248	104168407	114323401	85833785
بنك الاستثمار الدولي	160172	148503	165274	174754	271423	230234	199416	40947	192825	271423	148503
بنك ستي الاستثماري	12507	16124	17744	16567	14166	14076	13284	1769	14924	17744	12507
مصرف الطاقة الأول	1199876	1230697	1400464	1417293	1359609	1050338	1072506	139817	1247255	1417293	1050338
بنك الشراكة التركي الكويتي	2813518	4368718	5452863	7506660	9895719	12273536	14199083	3910890	8072871	14199083	2813518
بيت التمويل الخليجي	1018241	825845	887020	883923	2782242	2649802	3303401	1012150	1764353	3303401	825845
بنك سيرة	417725	526796	360261	310627	201957	169050	111319	137008	299676	526796	111319
المصرف العالمي	181388	141026	119956	133613	128975	126875	125499	19225	136761	181388	119956
بنكABC الإسلامي	1241113	1034819	1066753	1001744	1327892	1344022	1634378	207996.6	1235817	1634378	1001744
مركز إدارة السيولة	237196	184657	213645	221045	202003	183394	132732	31534.88	196381	237196	132732

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS، استنادا إلى البيانات المالية السنوية للمصارف الإسلامية

حيث يبين الجدول(٤) الإحصاء الوصفي لحجم المصرف(اجمالي الموجودات) للمصارف الإسلامية –قطاع الجملة، حيث يبين الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والقيمة القصوى والدنيا لحجم المصرف(اجمالي الموجودات) خلال السلسلة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٦)، حيث كانت اعلى اجمالي موجودات هي لمجموعة البركة الإسلامية بقيمة (24618201000)، اما اقل قيمة لإجمالي الموجودات فكانت (٠) لبنك فينشر كابيتال بسبب عدم اصدار قوائم مالية عام ٢٠١٢، واعلى متوسط حسابي كان(20651730286) لمجموعة البركة المصرفية، اما اقل متوسط حسابي فكان(14924) لبنك ستي الاستثماري.

٢-اختبار فرضيات البحث ومناقشتها

أولاً-اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على ان:"لا تلتزم المصارف الإسلامية –قطاع الجملة العاملة في مملكة البحرين بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية"، و للوصول إلى النتائج النهائية المتعلقة باختبار هذه الفرضية، تم تطبيق استمارة الاستقصاء التي تم توضيحها سابقا على جميع المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع الجملة، وقد ظهرت النتائج ان جميع المصارف الإسلامية العاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن قطاع الجملة كان مجموع نقاط التزامها بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام هو ($X \geq 52$) ولجميع سنوات البحث وذلك باستخدم المعادلة الآتية لاختبار الفرضية الأولى للبحث:

$$X_1+X_2+X_3+X_4+.....+X_{85} \geq 52$$

X: حيث ان كل X مرقمة تعبر عن فقرة من فقرات المعيار البالغة ٨٥ فقرة

ويوضح الجدول الآتي متوسط الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، ونسبة ذلك الالتزام للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة، وكما يلي:

الجدول (٥) التزام المصارف الإسلامية– قطاع الجملة بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام

التفاصيل	متوسط الالتزام للسنوات	إجمالي نسبة الالتزام
مجموعة البركة المصرفية	72.14	0.8487
بنك ابدار	63.42	0.7462
بنك فيتشر كابيتال	64.71	0.7613
بنك الخير	60.57	0.7126
بنك دار الاستثمار	61.42	0.7226
بنك الاستثمار الدولي	75.28	0.8857
بنك ستي الاستثماري	72	0.847
مصرف الطاقة الأول	67.42	0.7932
بنك الشراكة الكويتي التركي	67.28	0.7915
بنك بيت التمويل الخليجي	69.42	0.8168
بنك سيرة	74.85	0.8806
بنك ABCالإسلامي	68.71	0.8084
بنك مركز إدارة السيولة	64.71	0.7613
المصرف العالمي	62.14	0.731
متوسط المتوسطات لالتزام المصارف لكل سنة	67.43	0.7933

المصدر: **من إعداد الباحثان باستخدام برنامج Excel استنادا إلى استمارة الاستقصاء للمصارف الإسلامية/ قطاع الجملة محل الدراسة**

نلاحظ من الجدول رقم ٥ اعلاه ان متوسط الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، والبالغة ٨٥ فقرة وعلى امتداد سنوات الدراسة لجميع المصارف محل الدراسة/قطاع الجملة يتراوح بين(60.57 – 75.28) ، وان متوسط المتوسطات لتطبيق الفقرات ولجميع المصارف الإسلامية – قطاع الجملة – وعلى امتداد سنوات الدراسة هي(67.43)، كما ان نسب الالتزام بتطبيق الفقرات على امتداد سنوات الدراسة تتراوح بين (71.26% – 88.57%)، وان متوسط نسبة الالتزام بتطبيق فقرات المعيار ولجميع المصارف الإسلامية /قطاع الجملة ولجميع سنوات الدراسة هي(79.33%). وعليه ومن استعراض الجدول أعلاه ونظراً لحصول جميع المصارف الإسلامية–قطاع الجملة محل الدراسة على نقاط تطبيق للفقرات ($X \geq 52$ نقطة) ، أي انها جميعاً ضمن تصنيف مقبول، لذا فأننا نرفض الفرضية العدمية الاولى ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على:

" تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

ثانياً–اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على ان: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين – قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة". وقد تم قياس كفاءة التكلفة وفقاً للنسبة الآتية: (نسبة كفاءة التكلفة = المصروفات / الإيرادات) (Berger A.,1997)، وبناءً على بيانات المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع الجملة و، وعند إخضاعها للاختبار ظهرت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٦) نتائج اختبار أثر الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام على كفاءة التكلفة–للمصارف الإسلامية/ قطاع الجملة

المتغير التابع	R معامل الارتباط المعدل	R معامل الارتباط	r2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
كفاءة التكلفة	0.091	.318	.101	10.659	.002	الالتزام بتطبيق فقرات المعيار	−0.318	.019	−3.265	.002

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.05$) المصدر: **من إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS**

ونلاحظ من النتائج في الجدول رقم ٦ أعلاه ان هناك أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام على كفاءة التكلفة(المصروفات/الإيرادات)، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (10.659) و بمستوى الدلالة (sig.= .0002) وهو أقل من ٠,٠٥، و تشير النتائج إلى ان الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام يفسر ($r^2 = 10.1\%$) من الميزة النسبية، وان معامل الارتباط (r=31.8%) يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات، كما ان معامل الانحدار (β=−0.318=) حيث ان (t=−3.256) وبمستوى دلالة (sig. = .002) وهو أقل من ٠,٠٥.

وعليه نرفض الفرضية العدمية الثانية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين / قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة".

ثالثاً–اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على ان: "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة بوجود حجم المصرف ".

بعد تحديد حجم المصارف الإسلامية عينة البحث بالاعتماد على حجم موجوداتها تم إخضاع النتائج للاختبار وذلك لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل وهو (الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام وحجم المصرف وفقاً لحجم موجوداته) مع ثبات المتغير التابع وهو كفاءة التكلفة وقد ظهرت النتائج الآتية:

الجدول (٧) نتائج اختبار أثر الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/قطاع الجملة على كفاءة التكلفة في ظل وجود حجم المصرف

المتغير التابع	R معامل الارتباط المعدل	R معامل الارتباط	r2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	β	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
كفاءة التكلفة	0.084	.321	.103	5.411	.006	الالتزام بتطبيق فقرات المعيار	−0.313	.019	−3.189	.002
						حجم المصرف	−0.047	.000	−.478	.634

المصدر: من إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم ٧ أعلاه ان أثر المتغيرين المستقلين (الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام–مصارف إسلامية قطاع الجملة وحجم المصرف) معاً على المتغير التابع (كفاءة التكلفة) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (5.411)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.006) وهو أقل من 0.05، في حين كان معامل الارتباط (r =32.1 %) فيشير إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى ان قيمة معامل التحديد كانت (r2=0.103) وهي تشير إلى ان (10.3%) من التباين في (الميزة النسبية) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرين معاً، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. وان ($Adjusted\ r^2$ = 8.4 %) أما معامل الانحدار للالتزام (β=−0.313) فهو يشير إلى الأثر الكلي للالتزام على كفاءة التكلفة ، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (−3.189) وبمستوى دلالة (Sig = 0.002)، في حين كان معامل الانحدار للحجم (β =−0.047) فهو يشير إلى الأثر لحجم المصرف على كفاءة التكلفة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(0.478–) وبمستوى دلالة (Sig =0.634). وعليه نقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على انه:"لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة بوجود حجم المصرف ".

٣–مناقشة نتائج الفرضيات:

اولاً–مناقشة نتائج الفرضية الاولى:

من الاختبارات الإحصائية السابقة تبين وجود التزام من قبل المصارف الإسلامية– قطاع الجملة في مملكة البحرين بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وذلك بعد ان تم تحليل قوائمها المالية وعلى امتداد سنوات الدراسة للتأكد من تطبيقها لفقرات المعيار رقم ١ البالغة ٨٥ فقرة، حيث النتائج ان المصارف الإسلامية –قطاع الجملة كان لديها التزام بمتطلبات المعيار المذكور، إذ بلغ إجمالي الفقرات المطبقة من إجمالي فقرات المعيار (X≥52) وذلك وفقاً لاستمارة الاستقصاء المعدة من قبل الباحثان، و ان متوسط الالتزام بمتطلبات معيار العرض والإفصاح العام والبالغة ٨٥ فقرة وعلى امتداد سنوات الدراسة للمصارف الإسلامية يتراوح بين(60.57 – 75.28)، وان متوسط المتوسطات لتطبيق الفقرات ولجميع المصارف الإسلامية – قطاع الجملة – وعلى امتداد سنوات الدراسة هي(67.43)، كما ان نسب الالتزام بتطبيق الفقرات على امتداد سنوات الدراسة تتراوح بين (88.57% – 71.26%)، وان متوسط نسبة الالتزام بتطبيق فقرات المعيار ولجميع المصارف الإسلامية – قطاع الجملة – هي(79.33%)، وهذه النتائج تعزى إلى وجود قانون صادر عن مصرف البحرين المركزي يلزم المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين بالالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية، فضلاً عن المتابعة والتشجيع والدعم المستمر للمصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين من قبل مصرف البحرين المركزي حول الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية وأولها معيار العرض والإفصاح العام ، ويسانده في ذلك وجود العديد من الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية التي تدعم العمل ضمن معايير إسلامية موحدة.

ثانياً– مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

من الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لالتزام المصارف الإسلامية – قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية على كفاءة التكلفة، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي ((10.659 وبمستوى الدلالة (sig.= .0002) وهو أقل من ٠,٠٥ كما ان (t=–3.256) وبمستوى دلالة (sig. = .002) وهو أقل من ٠,٠٥ ويعزى ذلك إلى ان الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام ساعد ومكن المصارف الإسلامية– قطاع الجملة من رفع نسبة التحكم السليم بتكاليفها وإدارتها بشكل مناسب وترشيدها وذلك لشمول فقرات المعيار على تفاصيل لابد من إظهارها بشكل واضح وبصورة شفافة في ما يتعلق بعنصري المصروفات والإيرادات وان تعكس بدقة حقيقية العمليات المالية، ولذا فان زيادة الالتزام بمتطلبات المعيار عزز من إمكانية التحكم والسيطرة على المصاريف بأنواعها وإدارتها بكفاءة مما أدى إلى (انخفاض نسبة كفاءة التكلفة)، وبالتالي فان ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية سوف تزداد وتزداد قناعتهم بكفاءة إدارة المصرف الإسلامي لمصروفاته، وهذا يؤدي إلى ارتفاع حصتها السوقية وبالتالي دعم ميزتها التنافسية.

ثالثاً–مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

من الاختبارات الإحصائية السابقة، تبين عدم وجود فروق معنوية ذو دلالة إحصائية لأثر التزام المصارف الإسلامية – قطاع الجملة بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية على كفاءة التكلفة في ظل حجم المصرف، اذ تشير النتائج إلى الأثر الكلي للالتزام على كفاءة التكلفة ، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (3.189–) وبمستوى دلالة (Sig = 0.002)، في حين كان معامل الانحدار للحجم (β =–0.047) فهو يشير إلى الأثر لحجم المصرف على كفاءة التكلفة، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (0.478–) وبمستوى دلالة (Sig =0.634)، أي انه لم يكن لحجم المصرف ممثلاً بموجوداته دور في عملية التحكم والسيطرة على المصاريف، وتشير النتائج إلى بقاء نسبة كفاءة التكلفة مرتفعة فيها والتي تشير إلى ان المصارف الإسلامية – قطاع الجملة رغم امتلاكها اصولاً كبيرة وتدر عليها إيرادات الا انها لم تتمكن من إدارة مصاريفها بكفاءة حيث ان متغيري الالتزام والحجم يفسران 10.3% فقط من كفاءة التكلفة، وهذا يشير إلى وجود عوامل آخري تؤثر على نسبة كفاءة التكلفة، و تعود النتائج إلى ان سعي المصارف الإسلامية لمواكبة التطورات الحديثة في تقديم الخدمات بمستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عال من الجودة أدى إلى زيادة تكاليف تلك الخدمات بنسبة أكبر من الإيرادات المتحصلة منها وذلك لإدراك إدارات المصارف الإسلامية أهمية الحصول على ثقة و ولاء العملاء والاعتماد على استراتيجية الجودة كواحدة من اهم استراتيجيات التنافس.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أ–الاستنتاجات: بناءً على ما تم استعراضه في الجانب النظري للبحث تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات وهي كالآتي:

١. تلتزم المصارف الإسلامية –قطاع الجملة العاملة في مملكة البحرين بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

٢. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين / قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة.

٣. "لا توجد فروق معنوية ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر التزام المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين/ قطاع الجملة بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على كفاءة التكلفة بوجود حجم المصرف ".

٤. ان التزام المصارف الإسلامية/قطاع الجملة في مملكة البحرين بمتطلبات معيار العرض والافصاح العام يسهم في ان تكون القوائم والتقارير المالية الصادرة عنها ملائمة ومتوافقة مع متطلبات النظام المحاسبي السليم، كما انه يسهم بشكل كبير في تقليل الكلف وزيادة الاستثمارات نتيجة زيادة ثقة المستثمرين.

ب– التوصيات: في ضوء ما تم التوصل إليها نوصي المصارف الإسلامية العاملة في مملكة البحرين بما يأتي:

١- لضمان تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية للمصارف الاسلامية، وزيادة نسبة الثقة والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات وسهولة فهمها، لا بد من الالتزام بتطبيق فقرات معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بشكل كامل لجميع فقراته البالغة ٨٥ فقرة، فضلاً عن تطبيق ما يصدر من معايير محاسبية اسلامية محدثة والتي تنظم اعمال الصيرفة الإسلامية.

٢- العمل على إدارة التكاليف بكفاءة حيث ان المصارف الإسلامية الكفؤة اقتصادياً هي التي تدير تكاليفها بكفاءة عالية مع الحفاظ على جودة خدماتها ومنتجاتها، من أجل الحصول على ميزة تتفوق بها على منافسيها، وتزيد من حصتها السوقية، متبعة استراتيجيات مدروسة وتقنيات حديثة، تهتم بتخفيض التكلفة دون اهمال عنصر الجودة.

٣- السعي الحثيث لامتلاك ميزة تنافسية داخلية وخارجية، والتميز عن المنافسين بإتباع المعايير التي تحكم الصناعة المصرفية الإسلامية إضافة إلى الانفراد والتميز بتقديم الخدمات والمنتجات بالكلفة والجودة والاسلوب الذي يصعب على المنافسين تقليده، مع التركيز على رفع إدارة السيولة والموائمة بين السيولة والربحية اذ ان تخفيض التكاليف سينعكس إيجابياً على مستويات الأداء ويعزز من الحصول على حصص سوقية تسهم في رفع القدرة التنافسية.

٤- العمل على احتساب كفاءة التكلفة بدقة ووضوح وعدالة، والتي ستسهم في عملية تحديد اسعار خدمات ومنتجات بشكل كفوء وتنافسي مما يسهم في دعم ميزته النسبية، وينعكس بشكل إيجابي على ثقة المجتمع المالي الذي يتعامل معه المصرف، وبالتالي سيزداد ولاء ذلك المجتمع وترتفع حصة المصرف السوقية فيه، مما يعزز قدرته التنافسية المستدامة.

المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية:

١. أبو الهيجاء، محمد عدنان (٢٠٠٤). أثر اختلاف الحجم على العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية (١٩٩٠–٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص٢٧

٢. أبو قعنونة، شيرين،٢٠١٦، الهندسة المالية الإسلامية – ضوابطها الشرعية وأسسها الاقتصادية، ط١، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن.

٣. ابو طالب، يحيى محمد (٢٠١١)، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة في الفكر والتطبيق المحاسبي القاهرة : ص١٥٧.

٤. أبو نصار، محمد وحميدات، جمعة، ٢٠١٦، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعملية، ط٣، دار وائل للنشر، عمان، الاردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. –إسماعيل محمود إسماعيل،٢٠٠٨، دور الإفصاح في توفير التوافق المحاسبي الدولي – رفع درجة الانسجام في الممارسة المحاسبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة – جامعة عين شمس، العدد الثاني. ص ١٨٣.
٦. –الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية– الفقرة١٢
٧. –الشيرازي، عباس مهدي ،١٩٩٠، نظرية المحاسبة، ط١، الكويت، دار السلاسل ١٢٣
٨. الزعبي، على العريان، ليث، والقاضي، فارس (٢٠١٣) "نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية دراسة ميدانية" المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال، الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، جامعة عجلون الوطنية، الاردن.
٩. –الفقي، حورية الهادي مفتاح، (٢٠٠٩)، قياس الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الليبية دراسة تحليلية للمصارف التجارية ٢٠٠٠–٢٠٠٧، أطروحة دكتوراه فلسفة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن، ص١٢٣
١٠. –الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار وزلموط، علا صالح(٢٠٠٩)، مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الاردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية ٣٩ من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية العدد رقم ٢المجلد٤٦ يوليو ٢٠٠٩
١١. –الكور عزالدين مصطفى (٢٠١٠) –"أثر السيولة–على كفاءة–التكلفة–والأداء–دراسة–تطبيقية–على–المصارف–الإسلامية–الأردنية" مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني–بتنظيم: المركز العالي للمهن المالية والإدارية، وأكاديمية الدراسات العليا–ليبيا
١٢. الناغي، محمود السيد، ، ٢٠١١نظرية المحاسبة ،القاهرة :المكتبة العصرية ، ص347 .
١٣. براضية، حكيم وبلعزوز، بن على (٢٠١٥)."أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية"– مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية – العدد١٤–ص٧٣.
١٤. بن نافلة، قدور،٢٠٠٦، المعلومات مدخل لتحقيق الميزة التنافسية. الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ١٧–١٨ إبريل، ٢٠٠٦م مؤتمر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا. ص٢٤
١٥. بودلال على، لمريني سمية،٢٠١١ واقع تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر، ملتقى حول" النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولة والمعار الدولة للمراجعة :التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة.
١٦. حنان، رضوان حلوه، ٢٠٠٦، النموذج المحاسبي المعاصر – من المبادئ الى المعايير–دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
١٧. خليل، نبيل مرسي ٢٠٠٦، استراتيجيات الإدارة العليا، الدار الجامعية، مصر،2006 ، ص8 .
١٨. زيود، لطيف– قطيم، حسان ومكية أحمد فؤاد، ٢٠٠٧، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد ٢٩، العدد١، سوريا، ص ١٨٠.
١٩. سالمان، عماد صفر، (٢٠٠٥)، الاتجاهات الحديثة للتسويق: محور الاداء في الكيانات والاندماجات الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية. ص١١٦
٢٠. سحيني، طلال إبراهيم عرابى،١٩٩٧، قياس درجة ومدى الإفصاح المحاسبي في الشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العلمية، العدد الثامن، ص128 ، جامعة قطر–قطر
٢١. السعدي، إبراهيم خليل (٢٠١٠). "تأثير الأزمة المالية العالمية على المحاسبة والمعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية"، جامعة اليرموك، اربد
٢٢. سعيدي يحي، أوصيف لخضر،٢٠١١، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، ملتقى حول" النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة :التحدي"، جامعة سعد دحلب، البليدة.
٢٣. السقا محمد إبراهيم ،٢٠٠٨، هل تتحول الكويت لمركز مالي إقليمي :تحليل الكفاءة الفنية وكفاءة الربحية للبنوك التجارية بدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت مقارنة ببنوك دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، م22 ، ع2 ، جدة، السعودية

٢٤.شحاته حسين، (١٩٩٢). محاسبة المصارف الإسلامية– دار التوزيع والنشر الإسلامية، عمان، ص ٥٢.

٢٥.طه، عبد الجبار،١٩٩٩، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية) القاهرة :جامعة الأزهر، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد،٩–ص٢.

٢٦.عبد الحليم، محمد عمر، الحاجة إلى إعداد معايير محاسبية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مصر، مجلد ٤ العدد ٢– ١٤١٨هـ

٢٧.–غنام، زهير محمد تيسير، (١٩٧٥)، دور الجهاز المركزي للرقابة المالية في الجمهورية العربية السورية في تحقيق رقابة الكفاية على المؤسسات في القطاع العام، رسالة ماجستير غير منشورة. ص ٢٦٧.

٢٨.الغندور احمد، (١٩٩٢). معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية، مجلة المحاسب القانوني تصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالأردن،) عمان، العدد٧٠

٢٩.الفيروز ابادي، مجد الدين محمد، (٢٠٠٣) القاموس المحيط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص٢٩٩

٣٠.الفيومي، محمد،1987، المصباح المنير، ط ١، دار القلم ببيروت .ج ٢، ص٦

٣١.قريب، عبير عبد الله (٢٠١٥)،"أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص ١٤٢.

٣٢.قريشي محمد الجموعي ،٢٠٠٦، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية :دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية . اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص14

٣٣.قريط، عصام ،٢٠٠٩ أهمية الإفصاح عن صناديق الاستثمار باستخدام معامل غاما بالتطبيق على عينة من صناديق سوق مسقط للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد والعلوم القانونية، جامعة دمشق، المجلد (25)العدد الثاني.

٣٤.–كشك، علام ،١٩٩٠، دراسة تحليلية وعملية لأهمية دور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، المجلة العلمية .للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني

٣٥.–لايقة، رولا كاسر،٢٠٠٧، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار– دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري رسالة ماجستير كلية الاقتصاد–جامعة تشرين– سوريا، ص ٥٦.

٣٦.–مارق، سعد٢٠٠٩، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، منشورات جامعة الملك خالد،٢٠٠٩ص ٧٤.

٣٧.مارن، يحيى مقدم احمد (٢٠١٣)، متطلبات الإفصاح المحاسبي ومدى تطبيقها في القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية، دراسة ميدانية على عينة من المصارف الإسلامية بالسودان، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا.

٣٨.–محمد، سامي يوسف كمال،٢٠٠١، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها، – رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ٢٠.

٣٩.–مصرف البحرين المركزي–مجلد ٢–البنوك الإسلامية

٤٠.معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة،٢٠١٥، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

٤١.معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي

٤٢.معموري صورية، الشيخ هجيرة،٢٠١٠ محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف / الجزائر، ٩–١٠نوفمبر 2010 ص ٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٣. –مويزة، احمد،٢٠٠٦، التحليل التنافسي ودوره في إعداد الاستراتيجية التسويقية بالمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير غير منشورة الجزائر.

٤٤. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الموقع الرسمي http://www.aaoifi.com

٤٥. وديع محمد عدنان،٢٠٠٣،"القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠٠٣، السنة الثانية

٤٦. –يعقوب، ابتهاج اسماعيل، (٢٠١١)،"واقع التطبيقات المحاسبية في المصارف الإسلامية العراقية من وجهة نظر مهنية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد٨٩، السنة٣٤، ص ٦٤

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية:

1. -Alberto Carneiro (2000.)"How does knowledge management influence innovation and comptitiveness?"Journal of knowledge management ,v.4,n.2,p100.
2. -Beck, Thorsten, et.al (2003). FINANCIAL AND LEGAL INSTITUTIONS AND FIRM SIZE, World Bank Policy Research Working Paper 2997, March 2003,p38
3. -Belkaoui ,Ahmed,2004,Accounting Theory,Fifth Edition, (London ,Thomson ,2004) P. 266.
4. -Berger A., 1997,Humphrey D, Efficiency of financial Institutions: International Surveyand Directions for Future Research, European Journal of Operational Research, No.98, 1997.p175
5. -Buzby، S. L.، "The Nature of Adequate Disctoure" the journal of a accountancy، 15 (5)،1974، P. 47.
6. -Carifio L, Perla R. Resolving the 50-year debate around using and misusing Likert scales. Med Educ. 2008;42(12):p1150.
7. -Eldon S. Handrekson،Accounting Theory،(Home Woad.، Illinois: Richard D. Irwin، Inc،1982)، P. 505.
8. -Farrell, M.J., ١٩٥٧The Measurement of Productive Efficiency, Journal of Royal Statistical Society Association, series 120.A P٢٥٣
9. -Førsund, F., C.A.K. Lovell, P. Schmidt (1980) A Survey of Frontier Production Functions and of their Relationship to Efficiency Measurement, Journal of Econometrics, 13(1), p.5 .
10. -Hanefah, Hj Mustafa Mohd Sarea, Adel Mohammed (2013) " The Need of Accounting Standards for Islamic Financial Institutions", International Management Review, Vol. 9 No. 2 2013,p79.
11. -Horngren, C. t., (٢٠١٢). Cost Accounting: A Managerial Emphasis, Englewood Cliffs, Prentice Hall.p132
12. -Jamieson S. Likert scales: how to (ab)use them. Med Educ. 2004;38(12):p1217
13. Lawrence Tai, (2014)," Efficiency and Performance of Conventional and Islamic Banks in GCC Countries"MIDDLE EAST JOURNAL OF BUSINESS - VOLUM E 9, ISU. 2 ,APRIL 2014
14. -Leibenstein, Harvey,١٩٦٦ ,Allocative Efficiency vs. "X-Efficiency", The American Economic Review,Vol. 56, No. 3 p.392
15. -Likert R.,1932, A technique for the measurement of attitudes. Arch Psychology. 1932;22(140):p55.
16. -Mustapha Kaci, 2006 comprendre laproductivité:Un précis.Document de recherche,la revue canadienne de productivité n° 15-206-XIF au catalogue N°002.Statistique Canada, p.10.
17. -Norman G. Likert scales, levels of measurement and the "laws" of statistics. Adv Health Sci Educ Theory Pract. 2010;15(5):p625.
18. -Pitts, R. & Lei, D., (1996). Strategic management: building and sustaining competitive advantage, USA: West Publication.p252
19. -Porter, M."from competitive advantage To corporate strategy In Aseh, David and Bowman LTD.vol 31,1991.p143
20. -Rickards G, Magee C, Artino AR., Jr You can't fix by analysis what you've spoiled by design: developing survey instruments and collecting validity evidence. J G

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com